أصوات الضحايا: عقبة على درب مكافحة الإفلات من العقاب

"اقتادوني إلى زنزانة وقالوا لي، "[...]، ستتكلّم الآن". كنت مقيّداً على النقالة، مرتدياً ملابسي. [...] عذبوني بقماش "الشيفون". أقحم الضباط ممسحةً قذرةً في فمي وسكبوا الماء المتسخ على وجهي. [...] اختنقتُ وحاولت أن أتنشّق الهواء، لكنني كنت أتنفس الماء القذر. شعرتُ وكأنني أغرق. راحوا يخبرونني بأنني سأموت، وطلبوا منّي أن أتكلّم، وأهانوني. قالوا لي إنّني إن أردتُ الكلام، فعليّ أن ألوّح بيدي وسيتوقفون. سكبوا الماء على وجهي أربع أو خمس مرّات، شعرتُ وكأنّني ألفظ أنفاسي الأخيرة."

الشكوى الجنائية لأحد المدعين في القضية

تلك هي كلمات أحد ضحايا التعذيب الجزائريين الذي قرّر التقدّم بشكوى لدى المدعي العام السويسري ضدّ اللواء ووزير الدفاع السابق خالد نزّار. الرواية ليست فريدةً من نوعها بما أنّ عدد الوفيات وحالات الاختفاء خلال الحرب الأهلية الجزائرية التي تصارعت فيها الحكومة مع الجماعات الإسلامية المسلّحة في الفترة ما بين العامين 1992 و2002 يقدّر بحوالي 200 ألف ضحية. لكنّ الفريد في الموضوع هي درجة الشجاعة والعزم لدى أولئك الذين قرّروا أن يخوضوا النضال من أجل الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة.

بعد أكثر من عقدٍ على فتح تحقيق من قبل سلطات الادعاء السويسرية، وقبل ستة أشهر من موعد المحاكمة المقرّرة، توفّي خالد نزّار عن عمرٍ يناهز 86 عاماً، تاركاً مطالب الضحايا بالعدالة دون استجابة.

وإن كان صحيحاً أنّ دعوى جنائية واحدة لا يمكن أن تحقّق العدالة عن حربٍ أهلية دامت لعقدٍ من الزمن، وارتُكبت فيها الفظائع من جميع الجهات، يبقى أنّ قضية نزّار في سويسرا قضية لها أهمية تاريخية على اعتبار أنّها المحاولة الوحيدة لتحقيق العدالة عن الجرائم المقترفة في ما عُرف بالعشرية السوداء والتي مُنح عنها العفو في الجزائر.

في الموعد الذي كان مقرّراً لعقد محاكمته في سويسرا، تودّ ترايل إنترناشونال أن تكرّم النضال الذي خاضه المدّعون، وفي الوقت نفسه، أن تقدّم سرداً لوقائع القضية المرفوعة ضدّ خالد نزّار.

لاعب أساسي في الحرب الأهلية الجزائرية

شغل خالد نزّار منصب وزير الدفاع في السنوات الأولى من الحرب الأهلية الجزائرية وفي الفترة ما بين العامين 1992 و1993 كما كان أحد الأعضاء الخمسة في المجلس الأعلى للدولة. وبصفته عضواً في المجلس العسكري الحاكم، فقد كان لاعباً رئيسياً في الصراع وظلّ لفترة طويلة من الشخصيات المؤثّرة في بلاده.

بصفته عضواً في المجلس الأعلى للأمن، والمجلس الأعلى للدولة، ووزيراً للدفاع الوطني، والرجل القوي في الجزائر، قام خالد نزار بتنظيم حملة قمعٍ للحركة الإسلامية وشجّع على استخدام العنف لمحاربتها وإضعافها، الأمر الذي زرع الخوف في نفوس أعضائها. والأهم من ذلك، أنه كان يعلم أن القوات المسؤولة عن هذا الصراع كان يُشتبه في ارتكابها فظائع واسعة النطاق ومنهجية ضدّ السكان المدنيين. [...] وبحكم الصلاحيات الممنوحة له بحكم منصبه كشخصية محورية في هذا الصراع، كان بإمكانه وينبغي عليه وضع حدّ لهذه الفظائع التي تمّ الإبلاغ عنها، لا سيما من قبل المجتمع المدني، وبالتالي منع حدوثها، وهو ما لم يفعله."

لائحة الاتهام ضدّ خالد نزّار، 28 آب/أغسطس 2023

بعد تقديم بلاغ جنائي من قبل منظمة ترايل إنترناشونال والشكاوى من ضحيتين اتهمتاه بلعب دور حاسم في الفظائع التي ارتكبت خلال "العشرية السوداء"، تمّ احتجاز خالد نزّار وخضع للاستجواب لمدة يومين من قبل مكتب المدعي العام السويسري في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2011. ثمّ أُطلق سراحه بعد أن وعد بالمشاركة في الإجراءات اللاحقة.

"وفقًا للبلاغ، لعب نزّار دورًا حاسمًا في ارتكاب الفظائع خلال الحرب الأهلية الجزائرية في أوائل التسعينيات، عندما كان في السلطة. لقد أمر وشارك وحرّض على الاستخدام الواسع النطاق للتعذيب في الجزائر، وعلى القتل والاختفاء القسري الذي وقع ضحيته معارضون مفترضون، سواء كانوا أعضاء في الحركات الإسلامية أم لا."

حكم المحكمة الجنائية الفدرالية السويسرية بشأن النزاع المسلّح الداخلي في الجزائر، 30 أيار/مايو 2018.

تيسّر تقديم الشكوى بفضل مبدأ الولاية العالمية. ووفقًا لهذا المبدأ، تمتلك السلطات السويسرية اختصاص النظر في جرائم الحرب الدولية التي ارتُكبت في الخارج، وفقاً لتوفّر عدد من الشروط منها أن يكون المشتبه به موجوداً في البلاد عندما تباشر السلطات القضائية التحقيق أو عند تقديم الشكوى. تمّ تأكيد الادعاءات الأولية في لائحة الاتهام التي قدمها مكتب المدعي العام بتاريخ 28 آب/أغسطس 2023.

"خالد نزّار متهم بـ[...] ارتكاب جرائم حرب [...] وجرائم ضدّ الإنسانية. وهو متهم على وجه الخصوص بأنه أصدر أمراً وقام بتنسيق حملة قمع عنيفة ضدّ أعضاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بهدف إضعاف ما يحشده من دعم، وتزويد الرجال، والأسلحة، ومعدّات التعذيب المختلفة من أجل القيام بتعذيب المدنيين واحتجازهم تعسّفاً وإخضاعهم للمعاملة القاسية."

لائحة الاتهام ضدّ خالد نزّار، 28 آب/أغسطس 2023

وبالإجمال، على مرّ حوالي الأعوام الإثني عشر التي استغرقتها الإجراءات، انضمّ خمس من الضحايا إلى القضية كمدّعين.

[https://www.youtube.com/watch?v=5nY95ug2m5w]

[https://www.youtube.com/watch?v=AQzzJFCgBQQ]

العقبات القانونية والتدخّلات السياسية

تمّ تعليق التحقيق الجنائي لأول مرة في العام 2012، عقب حجج السيد نزّار القانونية بأن منصبه كوزير للدفاع في ذلك الوقت يحميه من محاكمة جنائية محتملة في سويسرا. وفي قرار هام، حكمت المحكمة الجنائية الفدرالية السويسرية بأنّه لا يمكن الاحتجاج بالحصانة عن الجرائم التي تكون طبيعتها خطيرة إلى حدّ أنّها ترقى إلى جرائم دولية.

"سيكون من المتناقض وغير المجدي، من جهةٍ أولى، التأكيد على النية في مكافحة هذه الانتهاكات الجسيمة للقيم الإنسانية الأساسية، ومن جهة أخرى، القبول بتفسير فضفاض للقواعد التي تحكم الحصانة الوظيفية أو العضوية (الموضوعية)، مما يعود بالفائدة على المسؤولين السابقين في الدولة ويؤدي فعلياً إلى عرقلة أي تحقيق من البداية. في مثل هذه الحالة، سيكون من الصعب القبول بأنّ السلوك الذي يتعارض مع القيم الأساسية للنظام القانوني الدولي يمكن أن تتمّ حمايته بواسطة قواعد من هذا النظام القانوني نفسه. مثل هذا الوضع سيشكّل مفارقة، وستكون السياسة الجنائية التي اعتمدها المشرع محكومًا عليها بأن تظل حبراً على ورق في معظم الحالات. هذا ليس ما أراده المشرّع. وعليه، فإنّ المشتبه به، في القضية الراهنة، لا يمكن أن يطالب بأي حصانة موضوعية."

حكم المحكمة الجنائية الفدرالية السويسرية بشأن حصانة خالد نزّار، 25 تموز/يوليو 2012.

بعد سماع أكثر من عشرات الشهود والضحايا، وكذلك المشتبه به، قام مكتب المدعي العام السويسري بردّ القضية مرة أخرى في العام 2017. وخلص إلى أنه لم يكن هناك نزاع مسلّح في الجزائر في ذلك الوقت، وبالتالي لا يمكن تصنيف جرائم الحرب على هذا النحو، مما يستبعد الاختصاص القضائي السويسري. وامام أدلة وافرة تشير إلى وجود نزاع مسلّح في الجزائر في أوائل التسعينيات، قدمت الأطراف المدنية استئنافاً أمام المحكمة الجنائية الفدرالية.

ألغت المحكمة الجنائية الفدرالية قرار مكتب المدعي العام السويسري وحكمت في 30 أيار/مايو 2018 بأنّ نزاعاً مسلّحاً غير دولي وقع في الجزائر في أوائل التسعينيات وأن الجنرال نزّار كان على علم بالعديد من الجرائم التي ارتكبت تحت إمرته. نتيجةً لذلك، أُحيلت القضية ثانيةً إلى مكتب المدعي العام السويسري، الذي عاد واستأنف إجراءاته الرسمية.

> *"[...] وبالتالي، حتى إذا لم تشر الأدلة إلى الخطوط الأمامية حيث تجري المعارك، فلا يمكن الاستنتاج، كما يفعل المدعى عليهم، أن وكالات إنفاذ القانون قامت فقط بسلسلةٍ من العمليات المناهضة للإرهاب خلال الفترة قيد الاستعراض، والتي اقتصرت على مناوشات موجزة.*
>
> *[...] خلال السنوات قيد الاستعراض، تكشف الأدلة في الملف عن مواجهات مستمرّة قامت بها كل من قوات النظام والجهات المعارضة لها أيضاً.*
>
> *[...] وجد المجتمع بأكمله نفسه معرّضاً لرعب مكثف ومستمرّ. وقضى حوالي 30,000 شخص بين يناير 1992 و1994 .*
>
> *[...] نتيجة لذلك، تمّ استيفاء شروط النزاع المسلّح غير الدولي في الجزائر بين يناير 1992 ويناير 1994."*
>
> *حكم المحكمة الجنائية الفدرالية السويسرية، 30 أيار/مايو 2018.*

في العام 2018، شجب المقرّر الخاص للأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب والمقرّر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، في رسالةٍ إلى الحكومة السويسرية، التأثير السياسي الذي تمّ ممارسته على مكتب المدعي العام في قضية خالد نزّار، وكذلك في قضية رفعت الأسد. ووفقاً للخبراء المستقلّين للأمم المتحدة، أدى الضغط السياسي إلى تأخيرات كبيرة في الإجراءات، في انتهاك لحق الضحايا في الانتصاف وجبر الضرر.

وحتى بعد بلاغ الأمم المتحدة، طال التحقيق أكثر، وبحلول نهاية العام 2021، كانت الإجراءات القانونية السويسرية قد استمرّت لفترة أطول من الحرب الأهلية الجزائرية نفسها.

وفي شهر شباط/ فبراير 2022، بعد مرور أحد عشر عامًا على المباشرة بالإجراءات الرسمية، تمّ الاستماع إلى خالد نزّار لمدة ثلاثة أيام في برن. وكانت هذه الجلسة الأخيرة بمثابة نهاية التحقيق، تمهيداً للطريق أمام عقد المحاكمة. وعلى الرغم من المخاوف التي أثارتها منظمة ترايل إنترناشونال، بما في ذلك بشأن تدهور صحة المشتبه به الذي كبر بالسنّ، لم تصدر لائحة الاتهام إلا بحلول العام 2023.

[https://www.youtube.com/watch?v=jXp7e0QuOaU]

نهاية الكفاح من أجل العدالة؟

قدّم مكتب المدعي العام السويسري لائحة اتهام ضد خالد نزّار لدى المحكمة الجنائية الفدرالية في 28 آب/أغسطس 2023، مما أعطى المدعين أملًا جديدًا بأنهم سيرون الوزير السابق أخيرًا وهو يمثل أمام المحكمة. تمّ اتهامه بالمشاركة في جرائم الحرب من تعذيب، ومعاملة لاإنسانية، واحتجاز تعسّفي وإدانة تعسّفية، بالإضافة إلى أفعال القتل كجرائم ضدّ الإنسانية.

في كانون الأول/ديسمبر 2023، تمّ إخطار الأطراف بمواعيد المحاكمة، والتي كان من المقرّر عقدها بين 17 حزيران/يونيو و19 تموز/يوليو 2024. وبعد بضعة أيام، في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، توفي خالد نزّار في الجزائر العاصمة. ونتيجة لوفاته، ستُغلق الدعوى ضدّه وفقًا للإجراءات الجنائية السويسرية، مما سيترك مطالب المدعين بالعدالة دون إجابة إلى الأبد. وبوفاته، من المتوقع أن تُغلق القضية. لم يُعرف بعد ما إذا كانت المحكمة ستعترف بأنّ المدعين قد حُرموا من العدالة. إذا لم يكن الأمر كذلك، فسيستأنفون القرار بدعم من محاميهم ومنظمة ترايل إنترناشونال.

مثّلت قضية خالد نزّار الفرصة الأولى والأخيرة لرؤية بعض الجرائم التي ارتُكبت خلال الحرب الأهلية الجزائرية تصل إلى مرحلة المحاكمة. وكان "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" الصادر في 27 شباط/فبراير 2006 قد فرض عفواً عاماً عن الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال النزاع، وقد حُرم بذلك جميع الضحايا من إمكانية معرفة الحقيقة والوصول إلى العدالة في البلاد. ولا تُعرف أي قضايا أخرى جارية خارج الجزائر، ومرور الوقت يجعل من فتح قضايا جديدة ضدّ المسؤولين رفيعي المستوى، الذين لم يعد معظمهم على قيد الحياة، أمراً غير واقعي. كانت القضية في سويسرا فرصةً فريدة لمحاسبة أحد مهندسي بعض أحلك الفترات في تاريخ الجزائر.

تيسّرت القضية ضدّ السيّد نزّار بفضل شجاعة الضحايا، ودعم منظمة ترايل إنترناشونال، وتفاني محامي المدعين. وعلى مدى سنوات التحقيق هذه، تضاعف صبر المدعين وإصرارهم، مقاوِمين التهديدات والضغوط التي تعرّضوا لها – باستثناء شخص واحد سحب شكواه نتيجة لذلك. كما كان للوقت أثر على مدعٍ آخر توفي حتى قبل صدور لائحة الاتهام.

في عالمٍ ينتشر فيه الإفلات من العقاب وكأنّه القاعدة المعيارية، تثقل الفرصة الضائعة لمحاسبة خالد نزّار كاهل الضحايا والناشطين في مجال العدالة. في وقتٍ تتحقق فيه نتائج مهمة أخرى بفضل الولاية القضائية العالمية، يجب أن تكون هذه القضية بمثابة تحذير: فلكي تتحقّق العدالة، لا تكفي شجاعة الضحايا وإصرارهم، ولا حتى مشاركة المنظمات غير الحكومية، بل يجب أيضًا على السلطات القضائية القيام بدورها.